

ضمان جودة التعليم العالي من خلال التفكير الإبداعي

د. فيروز رشام
جامعة البويرة

يتخرج سنويا آلاف الطلبة من مختلف الجامعات الجزائرية حاملين شهادات عليا لكن بأداء منخفض! فالحياة العملية تفضح ضعف أدائهم وقلة فعاليتهم ما إن يكونوا في موقع الممارسة، وهو أمر لا يرجع بالضرورة إلى قلة معلوماتهم إنما إلى أدوات ومهارات توظيفها. إن ما تقدمه الجامعة الجزائرية من برامج تكوينية في معظم التخصصات، خاصة الإنسانية والاجتماعية منها، لا يكفي بكل تأكيد لبناء كفاءة عالية وأداء فعال لدى الطالب، فهي تركز على تقديم المادة العلمية، وتختبره في مدى تحصيله للمعلومة، في حين أن النجاح العلمي والمهني، وحتى الشخصي أيضا، يحتاج إلى تعلم مهارات أساسية أخرى كالتفكير الإبداعي والابتكاري، فن الحوار والتواصل، فن الخطابة والإقناع، التخطيط الاستراتيجي الشخصي والمهني، إدارة الوقت والأولويات، حل الأزمات والمشكلات، التعامل مع جميع أنماط الشخصيات... وغيرها من مهارات التفكير والمعاملة والعمل.

إن ضمان جودة التعليم العالي يبدأ من تطوير أساليب تفكيرنا ومناهج تدريسنا، لهذا يحتاج الابتكار في العلوم الإنسانية والاجتماعية لتغيير جذري في علوم التربية وتجديدها من أجل تعليم نوعي، يكون قادرا على تغيير المجتمع، وإنتاج المعرفة، والنهوض بالاقتصاد، والمساهمة في البناء الحضاري، والاستجابة لتطلعات الحياة في القرن الواحد والعشرين. فالاهتمام بتطوير العنصر البشري هو من أكبر الأولويات في تطوير الجامعة، ولا يمكن بأي حال ضمان جودة التعليم دون ضمان جودة التفكير.

من الواضح أن ما يعيق بناء جودة تعليمية عالية في الجامعة الجزائرية يعود أساسا لنقص الاهتمام بالعنصر البشري الذي لا يحظى بكفاية من التحفيز والتشجيع المعنوي، وعدم مراجعة أساليب التفكير والعمل وتجديدها بما يتماشى مع جديد العلوم اليوم. وكذا الخوف من تجريب أفكار جديدة وتخصصات جديدة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية التي مازال ينظر إليها نظرة دونية بسبب سوء فهمها، وعدم الوعي لدى الجامعيين كما لدى عامة الناس، بأن النهضة لا تصنعها الآلة إنما تصنعها الأفكار، وأن الطبيب ليس أعلى شأنًا من الأديب، وأن العلم ليس أعلى قيمة من الفن!

1- واقع التعليم العالي في الجزائر

تعاني الجامعة الجزائرية في الوقت الراهن عديد المشاكل والعقبات التي تحول دون قدرتها على فرض وجودها عالميا، وربما يكون أكثر ما شنت التعليم العالي في الجزائر هو العدد الهائل للطلبة والجامعات، حيث تظم الشبكة الجامعية الجزائرية واحد وتسعون (91) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتضم سبعة وأربعون (47) جامعة، عشرة (10) مراكز جامعية، وتسعة عشر (19) مدرسة وطنية عليا، وخمسة (05) مدارس عليا للأساتذة، وعشرة (10) مدارس تحضيرية، وقسمان (02) تحضيريان مدمجان⁽¹⁾، وهذا عدد كبير جدا بالنظر للمعايير الدولية المعتمدة. وربما هناك مؤسسات أخرى في طور الإنجاز، أو في خطط المشاريع الجامعية اللاحقة، ففي بداية كل سنة جامعية نسمع بافتتاح مركز هنا وملحقة هناك.

لقد أثبت التجارب الأجنبية أنه كلما كثرت المؤسسات الجامعية في بلد ما كلما انخفض أداؤها وتراجعت قدرتها على المنافسة العالمية. هذا التوزيع السيئ بعثر الجهود والإمكانات التي كان يفترض أن توجه لمجموعة محدودة جدا من الجامعات، وشنت الجامعة كما شنت الباحثين والطاقت⁽²⁾. فعوض تقرييق الجامعات يجب دمجها، لأنه ما من ضرورة لبناء جامعة في كل ولاية، خاصة وأن العديد من المدن غير مؤهلة أصلا لاستقبال الجامعة. وعوض ذلك يجب العمل على بناء ما يسمى بـ "المجمعات الجامعية" Campus/Colleges التي تجمع شمل الطلبة والباحثين معا. فقد ساهم هذا النظام «الذي تم تعميمه على جميع الجامعات البريطانية في إمكانية العيش جنبا إلى جنب بين الأساتذة والطلبة، وهذا يساعد في تشكيل مجتمع جامعي واحد يستطيع الطالب فيه محادثة أستاذه بشكل سريع ومباشر»⁽³⁾. أما عدد الطلبة في جامعاتنا فقد فاق كل التوقعات، ومع أن الوزارة المعنية لا تقدم أي إحصاءات رسمية في موقعها الإلكتروني حول عدد الطلبة الفعلي

www.mesrs.dz ينظر موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على العنوان التالي: (1)

(2) في مقارنة بين الجامعات الفرنسية والبريطانية، وجد الخبراء أن أعداد الطلبة الجامعيين فيها متساوية تقريبا (2 مليون و340 ألف في بريطانيا، و2 مليون و260 ألف في فرنسا)، لكن ما أضعف البحث العلمي والتعليم العالي في فرنسا وقواه في بريطانيا، هو عدد المؤسسات الجامعية. ففي فرنسا يوجد عدد كبير من المؤسسات الجامعية والمدارس الكبرى وأعداد كبيرة من الكليات 4305 مؤسسة تعليمية عليا، ولكنها صغيرة ولا تستطيع المنافسة على المستوى العالمي، في حين عددها 169 فقط في بريطانيا.

ينظر: باسكال بوريس وأرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة البريطانية أنموذجا، تر جساس أنعم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ووزارة التعليم العالي الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا، ط01، 2011، ص23، وكذا ص49

نفسه، ص45، 46⁽³⁾

وتخصصاتهم، إلا أن بعض المصادر أشارت أن عددهم قد بلغ عام 2010 مليون و230 ألف طالب⁽⁴⁾، وهو عدد هائل جدا قياسا بالعدد الإجمالي للسكان، وما يزال الرقم مرشحا للارتفاع.

ويضاف إلى هذين المشكلين الكبيرين، مشكلة حساسة أخرى تتمثل في كيفية توزيع الطلبة على التخصصات. وللأسف، لا تتوفر إحصاءات رسمية لعدد الطلبة وتوزيعهم على التخصصات في الجزائر حتى نستطيع تقديم قراءة لها، لكن الاكتناظ الشديد في بعض التخصصات دون أخرى يعطينا فكرة عن ذلك. فمن الواضح أن عدد الطلبة في العلوم الإنسانية، خاصة في أقسام الحقوق واللغة العربية، علامة على وجود خلل ما في توزيع الطلبة مقارنة بالعلوم الطبيعية والتقنية وغيرها، وهذا ليس سوى وجه واحد للمشكلة. أما الوجه الآخر فهو عزل وفصل التخصصات الإنسانية والاجتماعية عن العلمية داخل الجامعة، حيث يتم توزيع الهياكل البيداغوجية على حسب التخصص، وعادة ما يتم إبعاد الإنسانيات عن بقية التخصصات العلمية، وفي حالات كثيرة نجد الأولى في مكان والثانية في مكان آخر يبعد عنها عشرات الكيلومترات.

هذا الحال هو السائد في معظم الجامعات العربية عموما، حيث تفيد التقارير المتعلقة بمسألة توزيع الطلبة في الجامعات، أنها لا تلبي حاجات الدول العربية في مجال التنمية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن 64% من الطلبة الجامعيين هم في اختصاصات إنسانية، في حين نجد في أوروبا أن نسبة الكوادر المتخرجة من الجامعات هي 58% للتخصصات العلمية و42% للتخصصات الإنسانية⁽⁵⁾. ومن ناحية العدد فإن ما يوصي به الخبراء هو «إنشاء أقطاب جامعية متعددة التخصصات في مجالات العلوم الدقيقة والإدارة والقانون والعلوم الإنسانية، وتكون ذات سعة مناسبة تتراوح ما بين 20 ألف و25 ألف طالب»⁽⁶⁾. فجامعات الغد «هي تلك التي تقوم على أسس أقطاب التميز متعددة الاختصاصات وليس على المراكز الجامعية أحادية الاختصاص»⁽⁷⁾. لهذا يجب أن يكون هناك توازن في توزيع الطلبة بين التخصصات العلمية والإنسانية، وعض أن يوجه معظم طلبة الإنسانيات للأداب والحقوق وبعض التخصصات الكلاسيكية الأخرى، يتم فتح

ينظر: ب. عيسى، مقال "الوجه الآخر للجامعة الجزائرية: عدد الطلبة في الجزائر يفوق عدد سكان 68 دولة عبر العالم"، جريدة الشروق اليومي، نشر يوم 2010/12/16 على الرابط التالي:

http://www.echoroukonline.com/ara/?news=64560&output_type=rss

⁽⁵⁾ ينظر: محمد صالح ربيع العجيلي، التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع واستراتيجيات المستقبل، دار صفاء، عمان، ط01، 2013، ص191، 192

باسكال بوريس وأرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة⁽⁶⁾ البريطانية أنموذجا، ص32

نفسه، ص50⁽⁷⁾

تخصصات جديدة لأن التخصصات الموجودة حاليا قليلة وتقليدية، وما عادت تستجيب لتطلعات سوق العمل.

2- أزمة العلوم الإنسانية في الجامعة الجزائرية

إن كوننا في عصر العلم والتكنولوجيا لا يعني أبدا أن دراسة الآداب والفنون واللغات والعلوم الإنسانية بشكل عام غير مهم في الوقت الراهن، بل إنها ضرورية أكثر من أي وقت مضى نظرا لجملة التحولات الجديدة التي تعرفها مجتمعات اليوم خاصة في العالم العربي. لكن، وكما لا يخفى على أحد في الوسط الجامعي، فإن «النظرة السائدة للعلوم الإنسانية، هي أنها علوم من الدرجة الثانية، لا تتفع المجتمع إلا بمقدار ضئيل، ولا تلعب دورا مهما في حركة التنمية الاقتصادية، وأنها تخصص ضعيفي المستوى ومحدودي التفكير! هذه هي مشكلتنا الكبيرة التي أنهكت الإنسانيات في جامعاتنا. فكيف تتطور هذه العلوم في بيئة لا تراها ذات جدوى، بل وتحتقرها أشد الاحتقار؟ ألم تقم النهضة الأوربية الحديثة – التي تعد أهم نهضة في التاريخ الحديث – على أيدي الأدباء والفلاسفة والفنانين؟»⁽⁸⁾.

عصر العولمة يجب أن يكون عصر الإنسان أيضا، ففيما تتفع البشرية التقنية إذا كانت مشتتة وحزينة، والدور «الذي ينتظر من العلوم الإنسانية أن تؤديه في ظل التحولات الكثيرة والسريعة التي تعرفها البلدان العربية اليوم، هو إعادة بناء المجتمعات، فكريا، وثقافيا، واجتماعيا، ومحاولة فهم التحولات الراهنة في بنيتها، وحتى في بنية شخصية الإنسان العربي، لأن غياب هذه العلوم أو تراجعها، سيوجه المجتمعات العربية نحو مصير أسوأ مما هي عليه اليوم»⁽⁹⁾. وهكذا تغدو مهمة العلوم الإنسانية «هي دراسة كل نشاط إنساني في كل مجال يزاوله الفرد أو الجماعة، في الفكر والعمل، دراسة إخبارية أي تهدف إلى الوصف والتفسير، ومن ثم التنبؤ والتحكم تماما كما تهدف العلوم الطبيعية»⁽¹⁰⁾.

تخلف العلوم الإنسانية والاجتماعية ليس سوى جزءا من تخلفنا العلمي والمعرفي بشكل عام، والإحصاءات تدل على ذلك، كذلك التي وجدت أن «إنتاج العالم العربي من المعارف الإنسانية لا يتجاوز 0,0002% من إنتاج

(8) فيروز رشام، مقال "تخلف العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي: الأسباب وأساليب التطوير"، مجلة "معارف"، كلية الآداب واللغات جامعة البويرة، العدد 14، ديسمبر 2013، ص96

نفسه، ص94⁽⁹⁾

(10) يمنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية: تقنيها وإمكانية حلها، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2011، ص118

العالم!»⁽¹¹⁾ أما مجموع براءات الاختراع المسجلة للعالم العربي في 20 عاما، ما بين عامي 1980 و عام 2000، فإن التقارير تفيد بأن «العرب حصلوا مجتمعين على 836 براءة اختراع، بينما سجلت كوريا الجنوبية وحدها 57968 براءة اختراع»⁽¹²⁾!

لذلك ليست مشكلة العلوم الإنسانية في الجامعات الجزائرية⁽¹³⁾ مستقلة عن السياق العام للبلاد وللعالم العربي، إذ يمر البحث العلمي بأزمة حقيقية في البلدان العربية، ويعود ذلك لجملة من المشكلات أهمها: نقص الهياكل والتمويل، وانشغال الباحثين بالتدريس وإنجاز البحوث اللازمة للترقية عوض التفرغ للبحث العلمي الفعلي، وإهمال التدريب على البحث العلمي، وتدني مستويات التعليم، يضاف إلى ذلك ضعف التواصل بين الجامعات والمجتمعات، وعزوف المجتمع والبيئة عن طلب البحث العلمي⁽¹⁴⁾.

وفي النهاية فإن كل المؤشرات تؤكد أن مقاييسنا للتعليم العالي تحتاج لمراجعة جذرية، ومكانة جامعاتنا على المستوى العالمي دليل على ذلك. فمن المؤسف جدا، بل ومن المخجل حقا، أنه في كل إحصاء سنوي لأفضل الجامعات في العالم لا تظهر في القائمة ولا جامعة جزائرية أو عربية!⁽¹⁵⁾ أما حجم الإنفاق على التعليم العالي⁽¹⁶⁾، الذي يعد أيضا من المؤشرات المهمة في بيان وضع الجامعة، فإننا من بين الأمم الأقل إنفاقا على الجامعة والبحث العلمي. وفي الوقت الذي تفرض فيه كل جامعات العالم تقريبا رسوما مالية مقابل التسجيل والتكوّن فيها، مازالت المجانية تنهك التعليم الجامعي الجزائري وتنزفه⁽¹⁷⁾.

3- ضمان جودة التعليم العالي من خلال التفكير الإبداعي

محمد صالح ربيع العجيلي، التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع واستراتيجيات المستقبل،⁽¹¹⁾ ص153

نفسه، ص167⁽¹²⁾

للمزيد حول أسباب تأخر العلوم الإنسانية، والحلول المقترحة لاستدراك ذلك، ينظر: فيروز رشام، مقال "تخلف العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي: الأسباب وأساليب التطوير"، ص93 وما بعدها

⁽¹⁴⁾ ينظر: أحمد اسماعيل حجي وحسام حمدي عبد الحميد، الجامعة والتنمية البشرية: أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، عالم الكتب، القاهرة، ط01، 2012، ص46

ينظر قائمة أفضل 99 جامعة في العالم حسب تصنيف جامعة شنغهاي للعام 2007 وعام⁽¹⁵⁾ 2011، حيث تحتل دائما الجامعات الأمريكية والبريطانية المراتب الأولى، في: باسكال بوريس وأرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة البريطانية أنموذجاً، ص109 وما بعدها

في عام 2006 مثلا بلغت ميزانية التعليم العالي في فرنسا 20,6 مليار يورو. وبلغت في⁽¹⁶⁾ بريطانيا 25,5 مليار يورو. ينظر: نفسه، ص101

بالرغم من ارتفاع الرسوم الدراسية السنوية في بريطانيا التي تبلغ 16 ألف يورو، غير أن⁽¹⁷⁾ عدد الطلبة الوافدين إليها من الخارج في تزايد مستمر. ينظر: نفسه، ص52

ضمان الجودة يحتاج أولاً إلى الإرادة والأفكار والإنجاز حتى تثمر نتائجه. فضمان الجودة «هي عكس الارتجال: يجب التخطيط لما يجب أن يفعل، ثم نفعله، ثم نأتي بالحجة بأنه قد تم فعله»⁽¹⁸⁾. ومع أن الابتكار يتضمن دائماً مخاطر بقدر الفرص، إلا أنه لا يمكننا الوقوف دون فعل شيء خوفاً من عدم جدوى الفكرة الجديدة. الابتكار⁽¹⁹⁾ يعني الإبداع والتجديد والمغامرة في خوض تجربة جديدة، والتفكير "خارج الصندوق" كما يقول المتخصصون في التفكير الإبداعي.

والابتكار هنا يجب أن يشمل طرق التفكير كما أدوات العمل. فقد تمت مراجعة تقنيات التعلم في السنوات الأخيرة بشكل جذري، ونحن مازلنا نتعلم وندرّس بطرق تقليدية، كما لا يزال تفكيرنا نمطياً ومحدوداً، لهذا من الضروري تنظيم دورات تدريبية للطلبة والأساتذة معاً من أجل تدريبهم على التفكير الإبداعي⁽²⁰⁾. فالعبرية ليست علماً نتلقنه، إنما هي طريقة في التفكير. فلنتعلم من طريقة تفكير العباقرة، كأنشتاين، وشكسبير، ودافينشي⁽²¹⁾ وغيرهم، لنستطيع الإبداع والابتكار كما فعلوا، وربما أكثر!

من أجل جامعة أفضل، وبحث علمي قادر على المنافسة إقليمياً وعالمياً، لسنا بحاجة لإصلاح المؤسسات فقط، بل لمراجعة العادات والسلوكيات أيضاً. وهذا لن يكون سهلاً بالتأكيد، فحينما «يتعلق الأمر بمؤسسات التعليم العالي، وهي منظمات معقدة بامتياز، فإن التغيير قد يمس البنى والثقافات والأفراد والغايات وإدارة القيادة العليا وصولاً إلى علاقة الأستاذ بالطالب في الفصل»⁽²²⁾. وبما أن الجامعة هي واحدة من أهم مفاتيح المستقبل لأي أمة من

(18) بداري كمال وآخرون، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداده وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط.)، 2013، ص18

(19) «الابتكار: مصطلح يعني في الحقل التربوي: ابتكار - تجديد، إبداع، وهي عملية إبداعية وإنتاج شيء أو فكر جديدين، أو التوليف بين أشياء موجودة من قبل توليفاً جديداً، ويتميز الموضوع المبتكر بكونه أصيلاً وجديداً مرتبطاً بالعرض المقصود... أما عملية الابتكار فإنها تتطلب عمليات متعددة مثل: التخيل، إطلاق العنان للمخيلة، والقدرة على الاختيار بين قرارات متعددة، والتمكن من الفعل والتنفيذ، وقوة الإرادة لمواصلة الجهود. والإبداع أو الابتكار في التربية هو طريقة جديدة في التدريس أو التعلم تختلف عن الطريقة التقليدية وتؤدي إلى تحسين إنجاز التلميذ وغالباً لا تضع علامات».

ينظر: دونيس بيدار وجون بيبير بيشار، الابتكار في التعليم العالي، تر محمد المقريني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ووزارة التعليم العالي الملحقة الثقافية السعودية في فرنسا، ط01، 2010، ص09

للمزيد حول تقنيات التفكير الإبداعي ينظر: توني بوزان، قوة الذكاء الإبداعي، مكتبة جرير، (20) المملكة العربية السعودية، ط05، 2009.

(21) ينظر أسرار عبقرية ليوناردو دافينشي من خلال كيفية تفكيره في: مايكل غلب، كيف تفكر على طريقة ليوناردو دافينشي، تر علي الحداد، دار الخيال، بيروت، ط01، 2008.

دونيس بيدار وجون بيبير بيشار، الابتكار في التعليم العالي، ص19⁽²²⁾

الأمم، فإنها من أخصب المجالات للاستثمار. وكما تؤكد اليونسكو في إحدى تقاريرها، فإن «الاستثمار في التعليم العالي يكتسب أهمية الآن -أكثر من أي وقت مضى- باعتبار أن هذا المجال هو المحرك الأساسي لبناء مجتمع المعرفة، ولتحقيق التقدم في البحوث العلمية والتجديد والإبداع»⁽²³⁾.
الجامعة هي قائدة التغيير، والتقدم والتنوير، ودورها ليس علميا واقتصاديا بحتا، لأنها مطالبة قبل كل شيء بالمساهمة في تغيير الذهنيات، وبناء ثقافة سليمة، وتوجيه الأفراد وإرشادهم من أجل بناء مجتمع سعيد ومتوازن، ومتعايش مع باقي الأمم والثقافات. لهذا «لا يجب أن يقدم التعليم العالي فقط المهارات والكفاءات الأساسية لحاضر ومستقبل العالم، لكنه ينبغي أن يسهم في تربية المواطنين خلقيا، والتزامهم ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية»⁽²⁴⁾، وهذا هو الهدف الذي تنشده الجامعات الناجحة والراقية. فعلى سبيل المثال «تعتبر الجامعة البريطانية مكاناً للتأهيل الثقافي والاجتماعي أكثر منه لتعلم مهنة بعينها»⁽²⁵⁾ وهذا هو التوجه الذي فاتنا الالتفات إليه.

وأول خطوة من أجل ضمان الجودة في التعليم العالي بشكل عام، والعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل خاص، هي «تحفيز الطلبة والباحثين على التفكير الإبداعي، ومنحهم مساحة كافية من الحرية لطرح بحوثهم، والاهتمام بإنتاج الأفكار والإبداع والابتكار»⁽²⁶⁾. والابتكار هنا يجب أن يمتد إلى سلوكيات الأساتذة والطلاب التي أصبحت مع الوقت جزءا من عاداتهم اليومية، وبالتالي إعادة النظر في المكتسبات والمعتقدات الخاطئة التي آمنوا بها منذ عشرات السنين.

لماذا الابتكار؟ وكيف؟ الابتكار لأن دور الجامعة اليوم ليس تلقين العلوم فقط، فنحن في زمن الانفجار المعلوماتي ويمكن الحصول على ملايين المعلومات من أقرب جهاز كمبيوتر أو مكتبة. إنما مهمتها الجديدة التي تقتضيها تغيرات عالم اليوم، هي المساهمة في سوق العمل، واستقطاب رؤوس الأموال، وتحقيق الصدارة. والمطلوب منها أيضا، هو ابتكار علامات تجارية وبراءات اختراع. وجامعاتنا لا تسير في هذا التوجه، لأنها تشتغل بنظام تعليمي، وليس نظام بحث علمي.

أحمد اسماعيل حجي وحسام حمدي عبد الحميد، الجامعة والتنمية البشرية: أصول نظرية (23)
وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، ص10

نفسه، ص10⁽²⁴⁾

باسكال بوريس وأرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة (25)
البريطانية أنموذجا، ص42

فيروز رشام، مقال "تحلف العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي: الأسباب وأساليب (26)
التطوير"، ص101

الجامعة اليوم مدعوة لتكوين الثروات، والاستثمار في اقتصاد المعرفة، وتسويق التعليم الجامعي، لتكون قادرة على المنافسة العالمية. وبما أن جميع العلوم قابلة للتطوير والمراجعة، فإن الإنسانيات أيضا مجال خصب للابتكار. فالابتكارات غير متميزة كمنتوج وكعملية في ذات الوقت، ما يجعل كل من الابتكارات التكنولوجية والتربوية على قدم المساواة، أما مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية فهي التي كانت لها إرادة أقوى في الابتكار⁽²⁷⁾. والوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الحالي يستدعي الابتكار في جميع التخصصات دون استثناء.

من بين الأفكار الإبداعية التي اعتمدها عديد الجامعات العالمية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث التعليم العالي في أفضل مستوياته، فكرة "الامتداد الجامعي"⁽²⁸⁾ University Extension الهادفة لتشغيل الجامعة حتى خارج أسوارها وهياكلها لتصل إلى جميع الفئات، وفي كل زمان ومكان وبكل الطرق المتاحة. أي جعل الجامعة عالما مفتوحا لكل الناس، وميدانا يلتقي فيه المهتمون فعلا بالبحث العلمي، لا المتطفلون عليه، وهو المعنى العميق والحقيقي للجامعة، حيث «تعتبر الحرم الجامعية مساحات للحياة والتواصل مع الأساتذة والباحثين، وهي تسمح بالتقاء مختلف المواهب والتلاقح الفكري والمعرفي فيما بينها، وتحرص الجامعات على بقاء واستمرار هذا التبادل المعرفي بشكل دائم»⁽²⁹⁾.

الجامعة هي المجال الأمثل للاستثمار في التنمية البشرية⁽³⁰⁾ كأساس في التنمية الشاملة. استثمار في الأفكار والأموال والبشر، وترويج جيد لمنتجات البحث العلمي وبراءات الاختراع، وتسويقها أفضل تسويق. إنها ورشة حقيقية

ينظر: دونيس بيدار وجون بيير بيشار، الابتكار في التعليم العالي، ص10⁽²⁷⁾
للمزيد حول فكرة الامتداد الجامعي ينظر: أحمد اسماعيل حجي وحسام حمدي عبد الحميد،
الجامعة والتنمية البشرية: أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، ص67 وما بعدها
باسكال بوريس وأرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة⁽²⁹⁾
البريطانية أنموذجا، ص38
ورد مفهوم التنمية البشرية في تقرير عن التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽³⁰⁾
على النحو الآتي: «التنمية البشرية عملية تستهدف توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، والتي يمكن
أن تكون من حيث المبدأ خيارات لا تحصى، وأن تتطور مع الزمن. بيد أن الخيارات الثلاثة الرئيسية
من وجهة نظر الأفراد، أي كان مستوى التنمية، هي أن يحيا طويلا حياة صحية، وأن يحصلوا
على المعارف، وتوفر لهم الموارد اللازمة لتأمين مستوى معيشة لائق، وإذا لم تتوفر هذه الخيارات
الأساسية، فإن عددا كبيرا من الفرص الأخرى يظل صعب المنال. ومع ذلك فإن التنمية البشرية لا
تقف عند هذا الحد، فهناك خيارات أخرى يعلق عليها الأفراد أهمية كبيرة، وتتراوح بين الحريات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين إمكانية تعبير الفرد عن قدراته الإبداعية والإنتاجية،
مرورا بالكرامة الشخصية واحترام حقوق الإنسان».
ينظر: أحمد اسماعيل حجي وحسام حمدي عبد الحميد، الجامعة والتنمية البشرية: أصول نظرية
وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، ص08

لصناعة الثروة، لأن اقتصاد الغد سوف يعتمد أساسا «على مشاريع الابتكار التكنولوجية وكذا الملكية الفكرية، ولا يمكن الإعداد له سوى جامعات وبحث علمي ذوات طموح تجاري، بالمعنى الذي يهدف إلى تأسيس شركات تجارية»⁽³¹⁾.

ففي بريطانيا مثلا، حيث جودة التعليم العالي من أعلى المستويات في العالم (إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية) فإن مفتاح النجاح داخل الجامعات يكمن في ربط العناصر الثلاثة: العقول والتجارة ورأس المال. فقد «أنتجت جامعة كامبريدج وحدها 40% من شركات التكنولوجيا الحيوية المرصودة في بورصة لندن، فيما تمخض عن الجامعات البريطانية الـ 6 الكبرى (أكسفورد وامبريال وكامبريدج وايدنبورغ وبرستول وكلية لندن للتجارة) بين عامي 2000 و2007 ما يقارب 200 شركة تجارية ناشطة حتى اليوم»⁽³²⁾.

وهذا ما جعل الجامعات البريطانية نموذج ناجح لسياسة ربط الجامعة بسوق العمل⁽³³⁾. فالجامعة تتكفل بعملية الابتكار، والبحث لصالح كبرى الشركات، وهي بدورها تمويل هذه الأبحاث. وقد نمت هذه العلاقة وتطورت وقادت العديد من الشركات لإلغاء أقسامها المعنية بالبحث والتطوير، وأوكلت هذه المهام لمختبرات جامعية اختصاصية⁽³⁴⁾. ومن أجل تمويل هذه المشاريع وتسويقها، وضمان استمراريتها، اعتمدت الجامعات الرائدة في العالم حولا ابتكارية أخرى، من بينها ما يسمى بـ "حاضنات الأعمال"⁽³⁵⁾ وهي «مؤسسات تنموية واقتصادية هدفها دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين من خريجي الجامعات أصحاب أفكار المشروعات الطموحة»⁽³⁶⁾.

باسكال بوريس وأرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة (31)
البريطانية أنموذجا، ص94

نفسه، ص11⁽³²⁾

في عام 1986 تم إقرار قانون بريطاني ينص على نقل الملكية الفكرية من الحكومة لصالح (33)
الجامعات، ليسمح لهم بذلك باستثمار الاختراعات تجاريا والإسهام في الشركات مقابل منح حق استخدام وترويج المنتج، كما قامت بإعفاء المستثمرين الجدد من جزء من الضرائب على اعتبار أن عامل المخاطرة في مراحل التأسيس كبير.

ينظر: نفسه، ص23 وكذا ص27

ينظر: نفسه، ص77، 78⁽³⁴⁾

للمزيد حول الحاضنات ودورها وكيفية اشتغالها ينظر: أحمد اسماعيل حجي وحسام حمدي (35)
عبد الحميد، الجامعة والتنمية البشرية: أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، ص413
وما بعدها

نفسه، ص413⁽³⁶⁾

في التعليم العالي «الجودة تعني التأكد من أن الخدمات الموفرة من طرف مؤسسة التعليم العالي موافقة لأهدافها، ولمطالب المجتمع، أو حاجيات قطاع التشغيل. هذا يعني أن برامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي تستجيب لهذه المطالب بتوفير يد عاملة تتمثل في حاملي شهادات مؤهلين للتشغيل أو للعمل»⁽³⁷⁾. وحاجيات المجتمع اليوم، كما حاجيات سوق العمل، مختلفة تماماً عما كانت عليه سابقاً، لذلك فإن «مؤسسات التعليم العالي مدعوة باستمرار للاستجابة لحاجيات التنمية للبلاد، هذا ما يجعلها تهتم بنوعية الشهادات المسلمة للطلبة حتى يتمكنوا من خوض مجال التشغيل بمؤهلات وتنافسية. هذان الشرطان هما مرادفان للجودة في مجال التعليم العالي»⁽³⁸⁾.

ولاستدراك الانقطاع الموجود بين الجامعة والمجتمع في بلادنا، وبينها وبين متطلبات سوق العمل، والطابع التقليدي للبرامج والمناهج والتخصصات، لا بد من العمل على فتح تخصصات جديدة، وتنوع التخصصات حتى تلبى حاجيات عالم الشغل، كذلك التخصصات التي تهتم بالفنون، والمهن الحرفية والصناعية الجديدة، مثل الرسم، والموسيقى، والرقص، والفنون التشكيلية والبصرية، والدراما، والتصوير، والسينما، والسياحة، والفندقة، وتصميم الأزياء، وتصميم الديكورات، وغيرها من التخصصات التي قد لا تكون بالضرورة إنسانية بحتة أو علمية بحتة. فبقدر ما تتمايز العلوم والفنون والتخصصات فيما بينها بقدر ما تتداخل وتتربط. ومن أجل ذلك نحن بحاجة لمزيد من المرونة في التوظيف واستقطاب أصحاب المواهب والأفكار الإبداعية لتأطير هذه التخصصات، فالعمل مثلاً في مجال المالية بعد الحصول على شهادة في الآثار لا يمثل معضلة في بريطانيا، لأن التوظيف يقوم على الخبرة المهنية والشخصية لا على المؤهلات الجامعية⁽³⁹⁾. كما يجب منح فرصة لكل الطلبة الراغبين في دراسة تخصص ما، حتى وإن كانوا ليسوا متخصصين في مجالها، ومبدأ أن طالب العلوم الإنسانية في الثانوية يجب أن يستمر في العلوم الإنسانية في الجامعة خاطئة بالتأكيد، فقد يكون أكثر طلبة الموسيقى موهبة وإبداعاً قد درس الرياضيات!

بداري كمال وآخرون، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداد وإنجاح التقييم الذاتي، (37)

ص37

نفسه، ص30⁽³⁸⁾

أحد الشواهد على ذلك أن "برينت هويرمان" مدير شركة الإنترنت العالمية للطيران قد درس (39) الأدب الفرنسي والألماني. ينظر: باسكال بوريس وأرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة البريطانية أمودجا، ص42